٥ ـ **تحيط علماً مع الاهتمام أيضاً** بالقدر المحرز من التقدم في تنفيذ برنامج المرحلة الأولى من العقد ؛

٦ ـ **تثني** على الجهود المضطلع بها لإعداد خطة العمل للمرحلة الثانية من العقد ، وهي جهود ينبغي أن تظل تستهدف برنامجاً سليماً ، من جوانبه التقنية والمالية على حد سواء ، لضمان التحقيق الكامل لأهداف العقد ؛

٧ ـ **ترجو** من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن ينظم اجتماعات تقنية استشارية أخرى في أقرب وقت ممكن بعد بدء المرحلة الثانية من العقد في سنة ١٩٨٤ على ألا يتجاوز ذلك منتصف سنة ١٩٨٥ بالنسبة للقطاعات الفرعية التالية من قطاعات النقل والمواصلات :

(أ) الإذاعة ؛

(ب) الخدمات البريدية ؛

(ج) النقل الجوي ؛

(د) السكك الحديدية والنقل بالسكك الحديدية ؛

٨ ـ **تناشد** البلدان المانحة ومؤسسات التمويل أن تشترك بصورة نشطة وإيجابية في الاجتماع التقني الاستشاري الخامس وفي الاجتماعات التقنية الاستشارية اللاحقة التي ستنظم في سنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ؛

٩ ـ **ترجو أيضاً** من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا :

(أ) أن يجري دراسات عن تحقيق التوافق والتنسيق بين مختلف وسائط النقل والمواصلات ؛

(ب) أن يعد ، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، دراسة لاحتياجات جميع البلدان الافريقية من التدريب والقوى العاملة من أجل جميع وسائط النقل والمواصلات ؛

(ج) أن يضع بصفة عاجلة برامج للنقل والمواصلات ذات أهمية خاصة للبلدان النامية غير الساحلية في افريقيا ؛

(د) أن ينظم الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخطيط الافريقيين التي ستعقد في الفترة من ٧ إلى ١١ شباط/فبراير ١٩٨٤ ؛

(هـ) أن ينظم في سنة ١٩٨٤ مؤتمراً لحكومات البلدان الافريقية وممثلي شركات الخطوط الجوية الافريقية بغية دراسة طرق ووسائل تعزيز الروابط الجوية فيما بين البلدان الافريقية ؛

١٠ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يتيح للجنة الاقتصادية لافريقيا مبلغاً مقداره مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكينها من تنظيم الاجتماعات التقنية الاستشارية الأربعة المزمع عقدها في سنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، وأن يستكمل الدراسات المطلوبة في هذا القرار ، وأن ينظم الاجتماعات المزمع عقدها في سنة ١٩٨٤ ، كتلك المحددة في الفقرتين ٧ و ٩ أعلاه ، في نطاق العقد ، وأن يعمل على توفير دعم إضافي من الموارد الخارجة عن الميزانية ؛

١١ ـ **ترجو أيضاً** من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يستطلع نُهجاً أخرى لتعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ برنامج العقد ؛

١٢ ـ **ترجو كذلك** من الأمين التنفيذي للّجنة الاقتصادية لافريقيا أن يواصل تقديم التقارير المرحلية السنوية عن تنفيذ برنامج العقد ؛

١٣ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٢
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١٥١/٣٨ ـ تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث التي دعت ، في جملة أمور ، إلى تشجيع استكشاف كل موارد البلدان النامية من الطاقة وتنميتها والتوسع فيها وتجهيزها بمعدل يتناسب مع أهدافها الإنمائية ، وتوفير موارد مالية وتقنية كافية لهذا الغرض ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٥١/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ،

وإذ تشير أيضاً إلى برنامج عمل نيروبي لتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والانتفاع بها[٢٤] ،

---

(٢٤) **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ، ١٠ ـ ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : A. 81. I. 24) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

وإذ تشير كذلك إلى الفرع الثاني ألف من قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٢ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٢٥] بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية على تطوير موارد الطاقة الخاصة بها ، بما في ذلك التحول من المصادر التقليدية إلى نمط أكثر تنوعاً في استهلاك الطاقة ،

وإذ ترى أن العقبات الرئيسية التي يواجهها تحقيق إمكانات الطاقة المحلية للبلدان النامية هي ، بالإضافة إلى عدم كفاية الاستكشاف ، ندرة الموارد المالية ، وعدم كفاية بيانات الاستكشاف ، وعدم كفاية فرص الوصول إلى التكنولوجيا ، ونقص المهارات ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي تدابير فعّالة وعاجلة لمساعدة ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تنمية مواردها من الطاقة المحلية ، ولاسيما البلدان التي تعاني من نقص في الطاقة بينها ، بغية سد احتياجاتها عن طريق التعاون والمساعدة والاستثمار في ميدان مصادر الطاقة التقليدية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بما يتماشى مع خططها وأولوياتها الوطنية ، وفقاً لما تدعو إليه الاستراتيجية الإنمائية الدولية ،

وإذ تعي ضرورة اتخاذ تدابير خاصة في هذا الصدد لصالح أقل البلدان نمواً ،

وإذ تدرك أن المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف المقدمة من أجل استكشاف موارد الطاقة في البلدان النامية وتنميتها والتوسع فيها وتجهيزها لاتزال ضرورية من أجل تحقيق إمكانات الطاقة المحلية لتلك البلدان وتحقيق أهدافها الإنمائية ،

وإذ تسلم بالحاجة إلى بذل جهد معجّل يكرّس لاستكشاف وتنمية موارد الطاقة المحلية في البلدان النامية ،

وإذ تؤكد من جديد أن البلدان النامية تظل تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنمية إمكانات الطاقة المحلية لديها ، الأمر الذي من شأنه أن يتطلب تدابير نشطة تهدف إلى تعبئة أكمل لمواردها المالية وغيرها من الموارد المحلية ، في الوقت الذي يمكن أن تشكل فيه الموارد الخارجية ، العامة منها والخاصة ، ولاسيما التدفقات التساهلية والمساعدة الإنمائية الرسمية ، عنصراً لدعم جهود البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز قدرات الأمم المتحدة على جمع وتحليل ونشر المعلومات في مجال كل مراحل تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية[٢٦] ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية على تطوير مواردها من الطاقة[٢٧] ،

١ ـ **ترجو** من الأمين العام أن ينجز تقريره الشامل عن تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٣٧ ولما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٠/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ؛

٢ ـ **ترجو أيضاً** من الأمين العام أن يستقصي في تقريره ، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية المناسبة ، سبل ووسائل تعبئة موارد مالية كافية وإضافية من أجل تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ، وفي الوقت ذاته تشجع كذلك الحكومات المهتمة بالأمر على أن تقوم ، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المناسبة ، بعقد ندوات في أقرب موعد ممكن والاضطلاع بمشاريع أخرى مماثلة من أجل استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بدعم جهود البلدان النامية في استكشاف موارد الطاقة فيها وتنميتها ؛

٣ ـ **تحث** المجتمع الدولي على تعبئة موارد تكنولوجية كافية وإضافية وكذلك تعبئة الدعم المالي الكافي من أجل التعجيل باستكشاف وتنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ؛

٤ ـ **تحث** في هذا الصدد على التعجيل بالنظر في الطرق الممكنة الأخرى التي من شأنها أن تزيد تمويل الطاقة ، بما في ذلك ، بين أمور أخرى ، الآليات التي يبحثها البنك الدولي ، مثل إنشاء مؤسسة فرعية للطاقة ، وتدعو الدول الأعضاء إلى بذل الجهود المناسبة لبلوغ هذه الغاية في المحافل ذات الصلة ؛

٥ ـ **تحث** الدول الأعضاء والهيئات والمؤسسات الدولية على القيام بما يحقق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٣٧ تنفيذاً فعالاً ، وتشدد على أن التعاون الدولي في هذا الصدد ينبغي أن يكون مركزاً على تطوير القدرات المحلية للبلدان النامية في هذا الميدان ، مع استخدام الموارد المحلية إلى الحد الأقصى الممكن ؛

٦ ـ **تدعو** إلى زيادة مشاركة المؤسسات المالية الدولية والإقليمية في تمويل مشاريع الطاقة في البلدان النامية ، ولاسيما تلك المشاريع القائمة في أقل البلدان نمواً ، بغية تحقيق زيادة في تدفق الموارد ؛

---

(٢٥) انظر : **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة** ، المجلد الأول ، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 79. II. D. 14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٢٦) انظر : E/1983/91 و Corr. 1 و A/38/512 .

(٢٧) A/38/363 .

٧ ـ **ترجو** من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل ، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وفي سياق تجنب الازدواجية ، إجراء المزيد من التحليل للمسائل الواردة في تقريره عن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية على تطوير مواردها من الطاقة ؛

٨ ـ **تؤكد من جديد** ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها من أجل تنمية مواردها من الطاقة ؛

٩ ـ **تدعو** الهيئات والمؤسسات الإقليمية للتعاون الاقتصادي والتقني والمالي إلى زيادة دعمها ومساعدتها للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تنمية مواردها من الطاقة ؛

١٠ ـ **تؤكد من جديد أيضاً** مغزى وأهمية برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وتحث جميع الحكومات وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، والوكالات والمؤسسات الحكومية الدولية المتخصصة ، وكذلك المنظمات غير الحكومية المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، على اتخاذ تدابير فعّالة لتنفيذ برنامج العمل .

الجلسة العامة ١٠٢
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١٥٢/٣٨ ـ استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وإلى قرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وتكرر تأكيد الغايات والأهداف الواردة فيها ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٠٢/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الذي أنشأت بموجبه لجنة شاملة العضوية تضطلع في عام ١٩٨٤ بالاستعراض والتقييم الشاملين الأولين لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، وكفلت الترتيبات اللازمة لأداء هذه المهمة ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٠٣/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الذي طلبت فيه ، ضمن جملة أمور ، القيام أيضاً ، كجزء من الأعمال التحضيرية لاستعراض وتقييم الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، بإجراء تحليل للاتجاهات السلبية في الاقتصاد العالمي التي تؤثر على التعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير إلى الأحكام ذات الصلة في مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٤/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ ،

وإذ تدرك إدراكاً عميقاً أن الجزء الأول من عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث كان فترة ركود وأزمة اقتصاديين واسعي النطاق ، لاسيما في البلدان النامية التي انخفض فيها دخل الفرد انخفاضاً كبيراً ، في تناقض ملحوظ مع معدل النمو السنوي البالغ نحو ٤٫٥ في المائة المتوخى في الاستراتيجية الإنمائية الدولية ،

وإذ تعرب عن بالغ أسفها لعدم إحراز تقدم في بدء المفاوضات العالمية ، المقصود بها أن تكون إحدى الأدوات الرئيسية لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة المستمرة إلى تناول المشاكل الاقتصادية الهيكلية الطويلة الأجل ، في سياق الاستراتيجية الإنمائية الدولية ،

واقتناعاً منها بالحاجة العاجلة إلى بذل جهود أكبر بكثير لتنفيذ غايات وأهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية في الفترة المتبقية من العقد ،

١ ـ **تكرر تأكيد** أهمية بلوغ غايات وأهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ؛

٢ ـ **تؤكد من جديد** أنه وفقاً للفقرات ١٦٩ إلى ١٨٠ من الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، ينبغي أن تتألف عملية استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية من تمحيص منتظم للتقدم المحرز نحو إنجاز غايات الاستراتيجية وأهدافها ، وذلك في سياق استعراض شامل للحالة الاقتصادية الدولية ، كما ينبغي أن تكفل تنفيذ الاستراتيجية بصورة فعّالة وتعزيزها باعتبارها إحدى أدوات السياسة ؛

٣ ـ **تؤكد أيضاً من جديد** الحاجة ، في ممارسة الاستعراض والتقييم ، إلى تعيين وتقييم الأسباب الحقيقية لنواحي القصور التي صودفت في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، والقيام عند الاقتضاء ، بما يلزم من تعديل أو تكثيف أو إعادة صياغة لتدابير السياسة على النحو المتنبأ به في الاستراتيجية ، وذلك في ضوء الاحتياجات والتطورات المستجدة ، حتى يمكن لذلك أن يسهم بصورة فعّالة في تنمية البلدان النامية بغية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛